



تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في الربع الثاني 2023

- تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي "للأنشطة غير النفطية" إلى 6,1 بالمائة، على أساس سنوي، في الربع الثاني 2023، مما أدى إلى رفع متوسط النمو للأرباع الأربعة الماضية إلى 5,9 بالمائة. في غضون ذلك، تراجع نمو "الأنشطة الحكومية"، وهي منفصلة، إلى 2,3 بالمائة، في أعقاب نمو كبير خلال الربع الأول 2023. لقد تأثر نمو الناتج المحلي الإجمالي ككل بخفض إنتاج النفط، مما أدى إلى تراجعها إلى 1,2 بالمائة من 3,8 بالمائة سجلها في الربع الأول (شكل 1).
- لقد استفاد الإنتاج غير النفطي من نمو أنشطة الاستهلاك والاستثمار على حدٍ سواء. فمن ناحية، يواصل إطلاق "المشاريع العملاقة" اكتساب المزيد من الزخم، بينما تعزز الاستهلاك بفضل زيادة عدد الحجج والمعتمرين، إلى جانب المكاسب المستمرة من مشاركة الإناث في القوى العاملة.
- بالنظر إلى النمو حسب القطاعات، يشهد قطاع النقل نمواً قوياً، بفضل توسع النقل العام، وزيادة تطور الخدمات اللوجستية لقطاع تجارة الجملة والتجزئة. أيضاً، ساهمت التجارة المحلية بمستوى أكبر في النمو خلال الربع الثاني، كما أن لها إمكانات نمو مقدر في المستقبل.
- كذلك، شهد قطاع الصناعة غير النفطية، الذي يهيمن عليه البتروكيماويات، نمواً قوياً، على أساس سنوي. وتحقق ذلك النمو رغم التراجع الحاد في الصادرات غير النفطية، التي انخفضت بمقدار الثلث في الربع الثاني، نتيجة لتعزيز الصين (السوق الرئيسية) طاقتها الإنتاجية الخاصة بها في مجال البتروكيماويات.
- في الآونة الأخيرة، هناك علامات على بعض التباطؤ في النشاط المحلي، حيث تراجع مؤشر مديري المشتريات بدرجة طفيفة إلى 56,6 في أغسطس. ورغم أن هذا المستوى يفوق بدرجة مريحة نقطة التعادل عند 50، ولكنه قد يشير إلى بعض النقص في عمال البناء في مختلف قطاعات سوق المشاريع. وإذا نظرنا إلى العالم الأوسع للشركات غير النفطية، نجد أن مؤشر مديري المشتريات يدل على أن المنافسة القوية تشكل ضغطاً على هوامش الأرباح.

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:

جيمس ريف

كبير الاقتصاديين

jreeve@jadwa.com

الإدارة العامة:

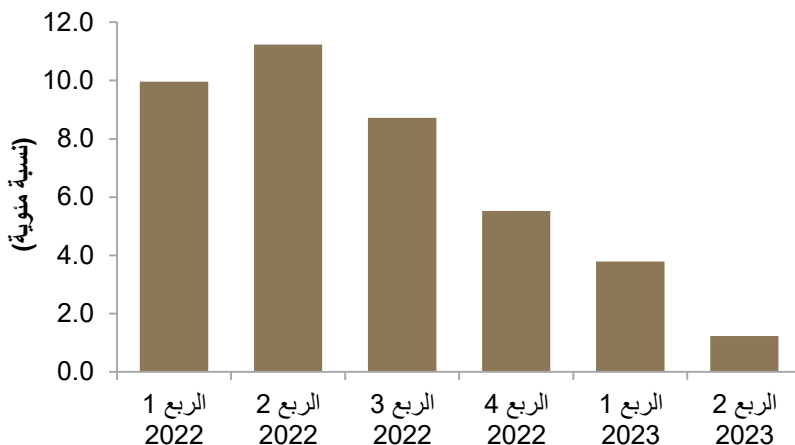
الهاتف +966 11 279-1111

الفاكس +966 11 279-1571

صندوق البريد 60677، الرياض 11555

المملكة العربية السعودية

شكل 1: التغير في الناتج المحلي الإجمالي الفعلي، على أساس سنوي (أسعار عام 2010)



جدوى للإستثمار شركة مرخصة من قبل هيئة السوق المالية
لأداء أعمال الأوراق المالية بموجب ترخيص رقم 37 /6034

للإطلاع على أرشيف الأبحاث لشركة جدوى للإستثمار،
وللتسجيل للحصول على الإصدارات المستقبلية يمكنكم الدخول
إلى موقع الشركة:

<http://www.jadwa.com>



تشير التقديرات الرسمية للنتائج المحلي الإجمالي الفعلي، إلى أن النشاط الاقتصادي غير النفطي نما بدرجة كبيرة في الربع الثاني 2023. وتشير البيانات إلى أن "الأنشطة غير النفطية" توسعت بنسبة 6,1 بالمائة، على أساس سنوي، مرتفعة من نسبة معدلة قدرها 5,4 بالمائة تم تسجيلها في الربع الأول 2023 (جدول 1). والأنشطة غير النفطية تساوي الإنتاج المتبقي بعد طرح: (أ) الإنتاج النفطي، (ب) تكرير النفط، و (ج) الأنشطة الحكومية. مع ذلك، نلاحظ أن "الأنشطة الحكومية" حسب تعريف الهيئة العامة للإحصاء لا يبدو أنها تشمل الإنفاق الرأسمالي الحكومي، وبالتالي يظل ضمن شريحة "الأنشطة

جدول 1: الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسية، وحسب نوع النشاط الاقتصادي، على أساس سنوي (الربع الثاني 2023 مقابل الربع الثاني 2022) (أسعار عام 2010)

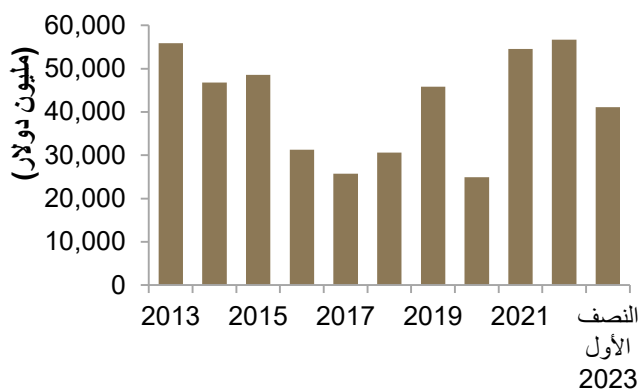
الربع الثاني 2023	الربع الثاني 2022	الناتج المحلي الإجمالي الكلي
1.2	11.2	الناتج المحلي الإجمالي الكلي
حسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسية		
4.3-	22.9	الأنشطة النفطية
6.1	5.7	الأنشطة غير النفطية
2.3	2.4	الأنشطة الحكومية
حسب نوع النشاط الاقتصادي		
3.5	3.5	الزراعة والغابات والأسماك
3.9-	23.3	التعدين والمحاجر
4.0-	23.5	أ) البترول الخام والغاز الطبيعي
1.1-	10.1	ب) تعدين ومحاجر أخرى
0.3	13.3	الصناعة
8.3-	16.6	أ) تكرير البترول
3.7	12.1	ب) الصناعة باستثناء تكرير البترول
1.1	3.0	الكهرباء والغاز والمياه
4.0	8.8	التشييد
9.8	4.0	تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والمقاهي
12.9	7.8	النقل والتخزين والاتصالات
2.5	2.0	التمويل، والتأمين، والأنشطة العقارية، وخدمات الأعمال
1.1	1.9	أ) الأنشطة العقارية
4.2	2.2	ب) التمويل والتأمين وخدمات الأعمال
9.0	1.2	الخدمات المجتمعية والشخصية
2.3	2.4	إجراءات الخدمات الحكومية

تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي "للأنشطة غير النفطية" إلى 6,1 بالمائة، على أساس سنوي، في الربع الثاني، من 5,4 بالمائة في الربع الأول. وبلغ متوسط النمو للأرباع الأربعة الماضية 5,9 بالمائة.

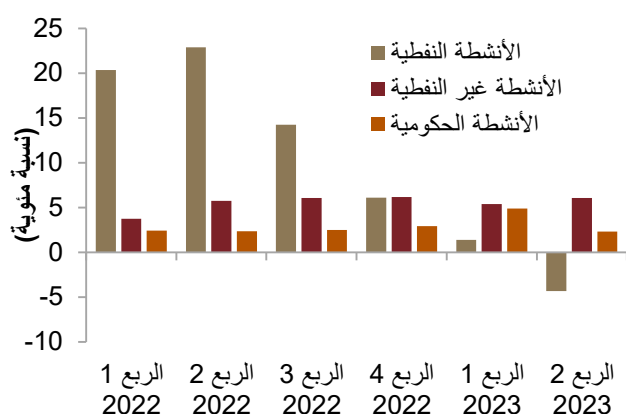
انخفض الناتج المحلي الإجمالي الفعلي ككل، بسبب التخفيضات في إنتاج النفط. ومع تراجع الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النفط بنسبة 4,3 بالمائة، تباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي إلى 1,2 بالمائة.

جميع القطاعات غير النفطية تقريباً شهدت توسعاً. وكان الاستثناء الوحيد قطاع التعدين غير النفطي، الذي انكمش بنسبة 1,1 بالمائة. لكن، القطاع توسع بمتوسط ربع سنوي بلغ 5 بالمائة منذ منتصف 2020، لذا فإن "توقفاً لانتقاط الأنفاس" أمر حتمي.

الشكل 3: قيمة العقود التي تمت ترسيبها في كل سنة



الشكل 2: عادت الأنشطة الحكومية إلى مسار النمو المعتدل بعد ارتفاعها بشكل ملفت في الربع الأول





غير النفطية". وفي كلتا الحالتين، انخفض نمو "الأنشطة الحكومية" وفقاً للبيانات الصادرة هذه المرة إلى 2,3 بالمائة، وهي نسبة متماشية إلى حد كبير مع المتوسطات التاريخية، في أعقاب نمو كبير بنسبة 4,9 بالمائة في الربع الأول 2023 (شكل 2).

كان للتراجع الحاد في إنتاج النفط تأثير كبير على الناتج الاقتصادي ككل. لقد أدت التخفيضات الإضافية في إنتاج النفط المفروضة من قبل تحالف أوبك وشركائها، إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي الفعلي لقطاع النفط بنسبة 4,3 بالمائة، على أساس سنوي. كان ذلك التراجع كافياً لدفع نمو الناتج المحلي الإجمالي الكلي إلى 1,2 بالمائة في الربع الثاني، وهو أضعف نمو ربعي منذ الربع الأول عام 2021، الذي شهد تفشي جائحة كوفيد-19.

وعلى الرغم من هذا الرقم الضعيف للناتج المحلي الإجمالي، سيكون التركيز على قوة الاقتصاد المحلي. يظل الاستهلاك هو المحرك للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، مستفيداً من نمو مشاركة الإناث في القوى العاملة، وتعزيز الشمول المالي، وازدهار قطاع السياحة. كان الحج بصفة خاصة قوياً هذا العام، حيث بلغ عدد "حجاج الخارج" نحو 1,66 مليون حاج، وهو ما يعادل ضعف عددهم العام الماضي الذي وصل إلى 781 ألف حاج. صحيح أن هذا العدد لا يزال يقل قليلاً عن مستويات ما قبل كوفيد-19، لكن الحجج الأجانب أصبحوا يقيمون فترات أطول داخل المملكة، مما يعزز أنشطة الضيافة وتجارة التجزئة. وفي جانب الاستثمار، تم تكثيف الاستثمار في "المشاريع العملاقة"، حيث بلغت نسبة العقود التي تم ترسيبها في النصف الأول من عام 2023 نحو 73 في المائة من إجمالي عدد العقود عام 2022، في حين جاءت قيمة العقود قيد التنفيذ (331 مليار دولار) أعلى بمقدار الثلث تقريباً عن العام السابق، وفقاً لمجلة "ميد- MEED" (شكل 3 وشكل 4).

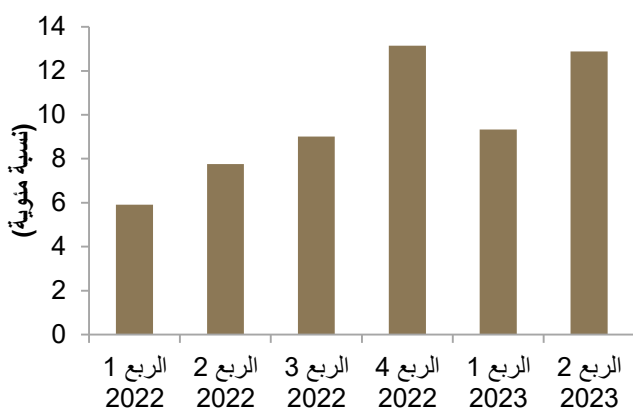
بالنظر إلى الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات، سجل قطاع "النقل والتخزين والاتصالات" أكبر المكاسب، على أساس سنوي، حيث توسع بنسبة هائلة بلغت 12,9 بالمائة، ودفع بمتوسط النمو الفعلي الربعي إلى 9,7 بالمائة للأربع الـ 6 الماضية (شكل 5). بطبيعة الحال، تم تعزيز النقل من خلال التوسع في وسائل النقل العام، وهو الأمر الذي كان ضرورياً لنقل أعداد أكبر من السياح في جميع أنحاء البلاد، في حين أعطت الخدمات اللوجستية المتعلقة بدعم نمو تجارة الجملة والتجزئة دفعة قوية للقطاع. كذلك، وجدت شريحة "الاتصالات" الدعم من الانتشار المستمر لتقنية النطاق العريض. مع ذلك، ينبغي وضع النمو السريع الذي شهده القطاع في الآونة الأخيرة في منظوره الصحيح: إنتاج القطاع كان أكبر بنسبة 4 في المائة فقط مما كان عليه في الربع الأول من عام 2020، قبل أن يؤدي فيروس كورونا إلى تجميد الكثير من أنشطة النقل.

أكبر المكاسب الفعلية (من حيث الناتج المحلي الكلي) جاءت من قطاع "تجارة الجملة والتجزئة، والمطاعم، والفنادق"، الذي نما بنسبة تقل قليلاً عن 10 بالمائة، مساهماً بأكثر من ثلث التغيير في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي (شكل 6). إن الرياح المواتية التي تدفع هذا القطاع، سواء كانت دورية

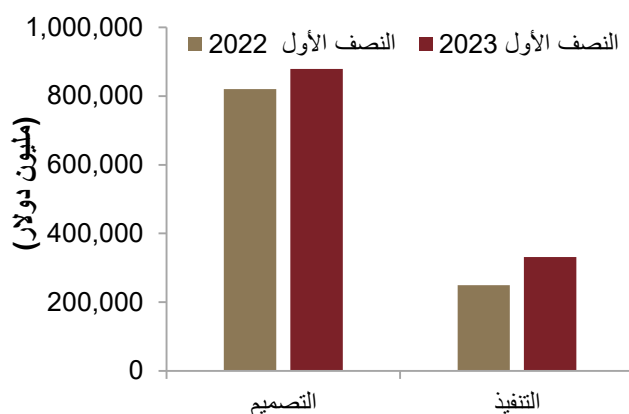
الرقم الضعيف لنمو الناتج المحلي الإجمالي لن
ينتقص من حيوية النشاط المحلي.

ساهم قطاع النقل بمستوى كبير في النمو المحلي،
نتيجة لنموه بنسبة 12,9 بالمائة، على أساس سنوي.
وقد تم تعزيز هذا القطاع بفضل التوسع في وسائل
النقل الجماعي، التي تلبي احتياجات أعداد أكبر من
السياح.

الشكل 5: كان النمو في قطاع النقل ضخماً، وإن كان جزء منه يعكس استرداد الانكماش الذي حدث خلال سنوات كوفيد-19



الشكل 4: سوق المشاريع، حسب المرحلة (التصميم والتنفيذ)





أو هيكلية، تعتبر هائلة. ارتفع توظيف الإناث خلال السنوات الخمس الماضية، إلى ما يقارب 37 بالمائة من القوى العاملة، لكن لا تزال أمامه شوط طويل ليقطعه، نظراً إلى أن المتوسط الدولي يقل قليلاً عن 50 بالمائة. إذا تم سد الفجوة مع مستوى المشاركة الموجود لدى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (55 بالمائة)، فإن ذلك يمكن أن يضيف متوسطاً سنوياً قدره 1,6 نقطة مئوية إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي، حسب تقديرات صندوق النقد الدولي، في غضون ذلك، لا يزال الافتراض صغيراً جداً، بحسب المعايير الدولية. ويمثل الائتمان الشخصي (غير المضمون) أقل من 11 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وحتى إذا أضفنا إليه ديون الرهن العقاري تصبح النسبة 15 في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي. ويهدف المقارنة، تبلغ هذه النسبة، على سبيل المثال، 29 بالمائة في المغرب، 73 بالمائة في ماليزيا، و62 بالمائة في الصين، بينما تصل ديون الأسرة (بما فيها قروض الرهن العقاري) في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى 70 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي.

من الواضح، أن الدين ليس بالضرورة أمر جيد، وحقيقة ربط الدين الشخصي لموظفي القطاع العام في المملكة بالراتب هو أمر مفهوم، من وجهة نظر حصرية. تشير الفجوة الائتمانية الكبيرة مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي إلى أن احتمالات فرط نشاط الائتمان ضئيلة للغاية، في حين تسلط الفجوة الائتمانية مقارنة مع نظيراتها الدولية الضوء على حجم القوة الشرائية غير المستغلة.

القطاع المنوط به احتجاز وإطلاق هذا الطلب هو قطاع "التمويل، والتأمين، والأنشطة العقارية، وخدمات الأعمال". نما هذا القطاع بنسبة 2,5 بالمائة، على أساس سنوي، في الربع الثاني، متراجعاً من متوسط 4 بالمائة للفترة من الربع الأول 2021. كان على القطاع المالي أن يتعامل مع المعضلة المتمثلة في ارتفاع أسعار الفائدة، والذي أدى إلى إضعاف الطلب على قروض الرهن العقاري بشكل خاص. وهناك طلب آخر قوي من الشركات الخاصة وتلك العاملة في المشاريع العملاقة، ولكن مع وصول قروض البنوك للقطاع الخاص إلى ما يقرب من 100 بالمائة من الودائع، تصبح هناك قيود على الإقراض (شكل 7). ويعتبر معدل النمو الحالي للودائع والبالغ 10 بالمائة جيداً في معظم الأحوال، ولكن ليس في سياق طموحات رؤية 2030. ويجب تطوير مصادر أخرى للتمويل - وهي على الأرجح الديون - من قبل البنوك والهيئات الحكومية على حد سواء. وبالفعل، هناك تقارير صدرت في منتصف سبتمبر تفيد بأن السلطات تخطط لجمع 11 مليار دولار في شكل قرض مشترك بهدف مساعدة تمويل الاستثمار.

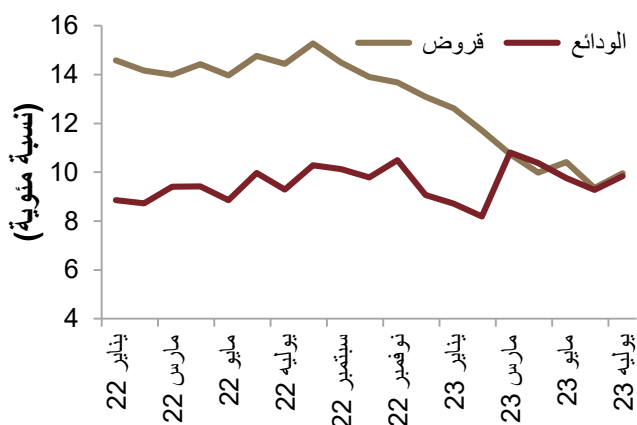
على أي حال، سجل قطاع "التشييد" أداءً قوياً في الربع الثاني، حيث نما بنسبة 4 في المائة، على أساس سنوي، على الرغم من أن هذه النسبة تمثل بعض التباطؤ مقارنة بنسبة النمو التي بلغت قرابة 6 بالمائة في الأرباع الأربعة الماضية. وقد استفاد القطاع بطبيعة الحال من تسريع العمل في المشاريع العملاقة، إلى جانب مجموعة كبيرة من الاستثمارات الروتينية - في الطرق، والجسور، ومحطات توليد الكهرباء، ومرافق معالجة المياه - والتي كان لا بد من تنفيذها لتلبية احتياجات العدد المتزايد من السكان. مع ذلك، هناك بعض علامات الشح في سوق التعاقد (أنظر أدناه).

جاء معظم الانتعاش في نمو النشاط غير النفطي من الاستهلاك، الذي دعمته زيادة مشاركة النساء في القوى العاملة. ورغم أن معدل مشاركة النساء ارتفع كثيراً في السنوات الأخيرة، إلا أن سد الفجوة مع معدلات المشاركة لدى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، سيضيف 1,6 نقطة مئوية إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي في العام.

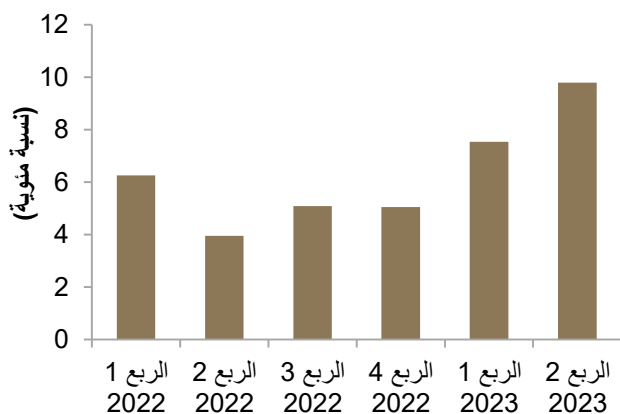
من شأن زيادة اقتراض الأسر أن يدعم كذلك الاستهلاك. ولا يزال الدين في المملكة العربية السعودية عند مستويات أقل مقارنة بالمستويات العالمية.

تصطدم القروض المصرفية في حد ذاتها بالقيود المتصلة بعدم كفاية نمو الودائع. وبالنسبة لمعظم الدول، يعتبر نمو الودائع بنسبة 10 بالمائة، على أساس سنوي، أكثر من كاف، لكن هذا الحال لا ينطبق على المملكة، نظراً لطموحات برنامج رؤية 2030.

الشكل 7: المملكة العربية السعودية: قروض القطاع الخاص مقابل الودائع (نسبة مئوية، على أساس سنوي)



الشكل 6: التغير في الناتج المحلي الإجمالي الفعلي للتجارة المحلية، على أساس سنوي (أسعار عام 2010)





أحد القطاعات التي صمدت بشكل مذهل هو قطاع "الصناعة" (باستثناء التكرير). تهيمن على هذه الشريحة (التكرير) منتجات البتروكيماويات والمطاط، الذين يشكلان مجتمعين نحو 45 بالمائة من الصادرات غير النفطية. السوق الرئيسية لهذه المنتجات هي الصين، التي تعمل بسرعة على بناء قدراتها الخاصة في مجال التكرير والبتروكيماويات (في الحقيقة، هناك دلائل على فرط القدرة الإنتاجية)، مما يزيد من حرمان المنتجين السعوديين من السوق الصيني. تراجع إجمالي الصادرات السعودية من البتروكيماويات والبلاستيك بنسبة مثيرة للقلق بلغت 37 بالمائة خلال الـ 12 شهراً المنتهية في الربع الثاني، وفقاً للهيئة العامة للإحصاء، مما أدى إلى تراجع إجمالي الصادرات غير النفطية بنسبة 32 بالمائة (شكل 8). وليس من السهل التوفيق بين تلك البيانات، ونمو قطاع التصنيع بنسبة 3,7 بالمائة، على أساس سنوي. من المحتمل أن يكون السوق المحلي قدّم بعض التعويض: لقد ارتفع مؤشر التصنيع في مؤشر الإنتاج الصناعي بنحو 9 بالمائة تقريباً خلال الـ 12 شهراً المنتهية في يوليو.

منذ تسجيل معدل النمو المثير للإعجاب، الذي بلغ 6,1 بالمائة، كانت هناك بعض العلامات على تراجع النشاط بعض الشيء في الاقتصاد غير النفطي. في يوليو، تراجع مؤشر مديري المشتريات غير النفطية إلى 57,7 من متوسط 59,2 للربع الثاني، وفي أغسطس تراجع أكثر إلى 56,6 (لاحظ أن مؤشر مديري المشتريات يتم تعديله موسمياً). ورغم أن هذا المستوى لا يزال أعلى بكثير من مستوى التعادل الذي هو عند 50، لكنه أيضاً يعتبر أبطأ معدل تحسن خلال عام تقريباً. قال العديد من المشاركين في الاستطلاع المصاحب، أن شركاتهم شهدت ضعفاً في نمو المبيعات مقارنة بالعام الماضي، وقد شكلت "زيادة المنافسة" السبب الرئيسي وراء ذلك. يعتبر تعزيز المنافسة أمر جيد للاقتصاد ككل، لكنه ليس جيداً للشركات التي يتوجب عليها تحمل التكاليف حتى تستطيع المحافظة على حصتها السوقية، مع وجود ضغوط كبيرة على هوامش الربح. وتشير بيانات مؤشر مديري المشتريات غير النفطية، إلى أن تكاليف المدخلات تفوق أسعار بيع المنتجات حتى المرحلة الحالية من العام (شكل 9).

كذلك، أظهر مؤشر مديري المشتريات أن الشركات غير النفطية زادت عمليات التوظيف في أغسطس، مما أدى إلى تمديد فترة من النمو بدأت في أبريل 2022. علاوة على ذلك، ارتفعت وتيرة التوظيف مقارنة بالشهر الماضي، حيث عزت شركات تجارة الجملة والتجزئة ذلك إلى زيادة الأعمال الجديدة، وتوظيف اختصاصي تسويق. ويتناقض هذا النمو مع شركات التشييد، التي سجلت أضعف مستويات النمو في التوظيف، ويبدو أن هذا الأمر يعود إلى نقص في عمال البناء أكثر من كونه يتصل بأي ضعف ملموس في الطلب. ومن المفهوم أن الجهات المختصة حريصة على زيادة عدد شركات التشييد المشاركة في المشاريع العملاقة لرؤية 2030، من أجل تخفيف بعض الاختناقات. ومع ذلك، لا توجد حلول سريعة لنقص العمالة، ومن المرجح أن تكون هناك حاجة إلى رفع الأجور.

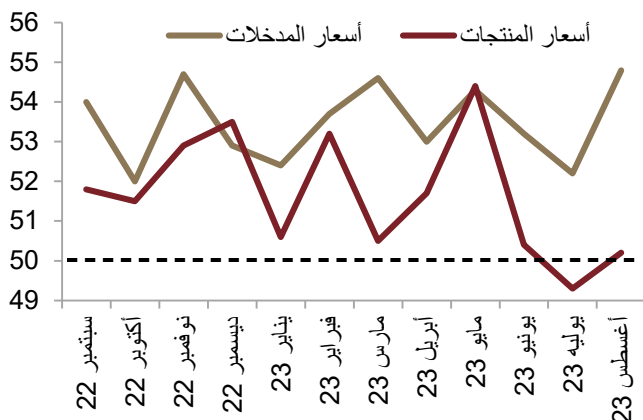
حقق قطاع الصناعة صموداً مذهلاً، رغم التراجع الحاد في الصادرات غير النفطية (32 بالمائة، على أساس سنوي). ويعكس هذا التراجع زيادة التحدي أمام منتجي البتروكيماويات في المملكة للتغلغل في السوق الصيني.

تشير المؤشرات في الفترة الأخيرة إلى بعض التباطؤ في النشاط خلال شهري يوليو وأغسطس.

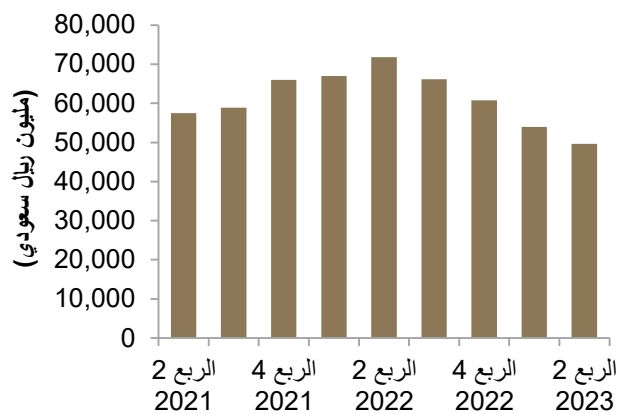
هوامش الربح للشركات غير النفطية تتعرض للضغط بسبب احتدام المنافسة.

كذلك، هناك بعض الدلائل على شح العمالة في سوق المشاريع.

الشكل 9: أسعار المدخلات في مؤشر مديري المشتريات مقابل أسعار المنتجات (أكثر من 50 يشير إلى التوسع على أساس شهري)



الشكل 8: صادرات المملكة غير النفطية





إخلاء المسؤولية

ما لم يشر بخلاف ذلك، لا يسمح إطلاقاً بنسخ أي من المعلومات الواردة في هذه النشرة جزئياً أو كلياً دون الحصول على إذن تحريري مسبق ومحدد من شركة جدوى للاستثمار.

البيانات المالية الواردة في هذا التقرير تم الحصول عليها من "ساما"، والهيئة العامة للإحصاء، ووزارة المالية، وشركة تومسون رويترز، ودااتا-ستريم، وهافر أنالتيكس، وميد بروجيكتس، ومن مصادر إحصائية محلية أخرى، ما لم تتم الإشارة لخلاف ذلك.

لقد بذلت شركة جدوى للاستثمار جهداً كبيراً للتحقق من أن محتويات هذه الوثيقة تتسم بالدقة في كافة الأوقات. حيث لا تقدم جدوى أية ضمانات أو ادعاءات أو تعهدات صريحة كانت أم ضمنياً، كما أنها لا تتحمل أية مساءلة قانونية مباشرة كانت أم غير مباشرة أو أي مسؤولية عن دقة أو اكتمال أو منفعة أي من المعلومات التي تحتويها هذه النشرة. لا تهدف هذه النشرة إلى استخدامها أو التعامل معها بصفة أنها تقدم توصية أو خيار أو مشورة لاتخاذ أي إجراء/إجراءات في المستقبل.